المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن

25 يناير/ كانون الثاني 2023

(ترجمة غير رسمية)

———

شكراً جزيلاً السيد الرئيس (السفير إيشيكان كيميهيرو – اليابان)

1. ونحن على أعتاب عام 2023، لا يزال الشعب السوري يُعاني من أزمةٍ إنسانية وسياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية وأزمة حقوق إنسان عميقة وشديدة التعقيد ومتسعة النطاق.
2. لا تزال هناك انقسامات كبيرة بين السوريون حول مستقبلهم. وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها، لم يتم إحراز أي تقدم في بناء رؤية سياسية مشتركة للمستقبل من خلال عملية سياسية حقيقية. وبالمثل، ما زالت العديد من القضايا المتعلقة بالنزاع على مدى سنواتٍ عدة خارجة عن أيدي السوريين وحدهم. وبُحكم الأمر الواقع لا يزال البلد مقسماً إلى عدة أجزاء، مع استمرار تواجد خمسة جيوش أجنبية على الأراضي السورية، والعديد من الجماعات المسلحة السورية، وجماعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن تُمارس نشاطها على الأرض. وتتواصل الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان في جميع أنحاء سوريا.

السيد الرئيس،

3. لقد ساهم أكثر من عقد من الدمار والحرب والصراع والفساد وسوء الإدارة والعقوبات والانهيار المالي في لبنان وجائحة كوفيد 19 وتداعياتها، وتبعات الحرب في أوكرانيا في أزمة إنسانية واقتصادية مزدوجة على نطاق واسع. فلا يزال ما يقرب من نصف عدد السكان قبل الحرب نازحين – فيما يُشكل أكبر أزمة نزوح في العالم وواحدة من أكبر الأزمات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. لا يعد هذا الوضع سبباً في معاناة السوريين وحدهم لكنه يُشكل مصدراً لعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك على خلفية التقارير المتزايدة التي ترد حول الاتجار غير المشروع في المخدرات. يحتاج الصراع إلى حل سياسي شامل – فليس هناك سبيل آخر. إلا أن مثل هذا الحل لا

يبدو وشيكاً. لكننا نواصل التركيز على الإجراءات الملموسة التي يُمكن أن تُساهم في بناء قدر من الثقة وخلق عملية حقيقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254.

4. لتحقيق هذه الغاية، أتواصل بشكل مستمر مع الأطراف السورية للنزاع. من المقرر أن أزور دمشق من جديد خلال شهر فبراير/ شباط لعقد اجتماعات مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد والرئيس المشترك للجنة الدستورية المُسمى من قبل الحكومة السورية أحمد الكزبري. كما التقيت برئيس هيئة التفاوض السورية بدر جاموس والرئيس المشترك للجنة الدستورية المُسمى من قبل هيئة التفاوض السورية هذا الأسبوع في جنيف.
5. بالتوازي، أتواصل على نطاق واسع مع الأطراف الدولية الرئيسية. حيث التقيت الأسبوع الماضي بوزير الخارجية التركي جاويش أوغلو ووزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان. والتقيت أمس مع المبعوثين الخاصين لسوريا في كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما تحاورت مع ممثلين عن الاتحاد الروسي والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والتقت نائبة المبعوث نجاة رشدي بممثلي الدول الأوروبية ومسؤولين في الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى المزيد من اللقاءات على نطاق واسع مع الأطراف الرئيسية الإقليمية والدولية في إطار مشاوراتنا المستمرة.
6. أجرت السلطات السورية والتركية اتصالات أمنية وعسكرية في الأشهر الأخيرة. والتقى وزيرا الدفاع السوري والتركي بحضور وزير الدفاع الروسي في موسكو في 28 ديسمبر/كانون الأول. نتابع عن قرب التطورات في هذا الصدد.
7. في جميع اتصالاتنا، نشدد على الحاجة إلى إحراز تقدم في العديد من المجالات ذات الأولوية وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254. كما نحث جميع الأطراف الفاعلة للعمل سوياً دعماً لعملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة. كنت قد حددت في إحاطتي الشهر الماضي ستة مجالات ذات أولوية. اسمحوا لي أن أطلعكم اليوم على التطورات في هذه المجالات.
8. الأولوية الأولى التي حددتها هي احتواء التصعيد واستعادة الهدوء. يظل وقف إطلاق النار على المستوى الوطني عنصراً أساسياً لحل النزاع. شهدنا العام الماضي فترات من الهدوء النسبي وفترات من التصعيد النسبي. خلال الشهر الماضي، كانت الصورة ملتبسة بنفس القدر. لقد شهدنا تراجعاً في الضربات الجوية في الشمال الغربي في الشهور الأخيرة. كما خفت حدة التصعيد العسكري العنيف

في الشمال الشرقي عما كانت عليه خلال العام الماضي. ولكن من ناحية أخرى، لا يزال الوضع بنفس القدر من السوء الذي كان عليه دوماً. فقد استمر القصف والهجمات الصاروخية والاشتباكات المتقطعة على طول جميع خطوط التماس، بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات العاملة على الأرض – بما في ذلك الحكومة والمعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية وهيئة تحرير الشام المدرجة على قوائم الإرهاب التابعة لمجلس الأمن والتي شنت عدة هجمات عبر خطوط التماس خلال الشهر الماضي. ووردت أنباء عن ضربات تركية بطائرات مسيرة عن بعد في الشمال الشرقي، وضربات إسرائيلية في ريف دمشق وعلى مطار دمشق. ولا يزال تنظيم داعش نشطاً، حيث تستهدف خلاياه النائمة وتقتل العسكريين والمدنيين.

السيد الرئيس،

9. نواصل التأكيد لأعضاء مجموعة العمل المعنية بوقف إطلاق النار على أهمية الحفاظ على الهدوء وتدعيمه، وحماية المدنيين، وترسيخ الاتفاقات والترتيبات القائمة نحو وقف إطلاق النار على المستوى الوطني. وبالطبع، سيتطلب ذلك جهوداً موازية لتبني مقاربة تعاونية لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، متسقة مع قواعد القانون الدولي وتضمن حماية المدنيين.
10. الأولوية الثانية التي كنت قد شددت عليها هي تجديد آلية ايصال المساعدات الإنسانية في هذا المجلس. أشكركم على اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2672 في وقت سابق من هذا الشهر بما سمح بالاستمرار في إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة عبر الحدود للملايين في سوريا وإن كان لستة أشهر فقط. كما نص القرار على دعم عمليات الإيصال عبر الخطوط وجهود التعافي المبكر.
11. وصل حجم الاحتياجات داخل سوريا إلى أعلى مستوى منذ بدء النزاع – حيث وصل معدل الفقر إلى مستوى قياسي وكذلك انعدام الأمن الغذائي، وانهيار الخدمات الأساسية، والأزمة الاقتصادية المتفاقمة. لا تزال الاحتياجات في مخيمات النازحين هي الأكثر إلحاحاً. وفي الوقت نفسه، فالبنية التحتية على شفا الانهيار، مع انقطاعات متكررة للكهرباء بسبب نقص إمدادات الوقود، بما لذلك من آثار غير مباشرة على المجتمع. وسنتمتع من ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) للمزيد في هذا الشأن.

12. كانت الأولوية الثالثة – ولا تزال – هي استئناف أعمال اللجنة الدستورية وإحراز مزيد من التقدم حول المضمون في جنيف. يُمكن للجنة الدستورية أن تكون مدخلاً وأداة تساعد في دفع عنصر رئيسي من عناصر القرار 2254 وأن تُساهم في بناء عملية سياسية أوسع. وأنا حريص على عودة الهيئة المصغرة للجنة الدستورية للانعقاد في جنيف دون تأخير. إلا أنه لا يوجد جديد لأخبركم به في هذا الشأن، بما في ذلك حول الموقف الروسي فيما يتعلق بمقر الاجتماعات. فقد تمت معالجة القضايا التي أثيرت بشكل شامل، وأوجه في هذا الصدد الشكر للسلطات السويسرية على استجابتها. إلا أن هناك مسائل جديدة تمت إثارتها، بعضها خارج اختصاص الحكومة السويسرية، وعلى الرغم من ذلك يجري العمل على بذل مساعي حميدة لحل المسائل العالقة.

13. لم يصلنا حتى الآن رد الرئيس المشترك المُسمى من قبل الحكومة السورية على الكتاب الذي أرسلته في يونيو/ حزيران الماضي. وسأواصل جهودي لاستئناف الاجتماعات والعمل مع الرئيسين المشتركين على تحسين النقاشات حول المضمون وأساليب عمل اللجنة، مع إبقاء الثلث الأوسط مطلعاً على أية تطورات في هذا الشأن.

14. رابعاً، السيد الرئيس، يجب الاستمرار في الدفع لتحقيق تقدم في ملف المعتقلين والمختفين والمفقودين. وأتطلع إلى إحراز تقدم بشأن الآلية المعنية بالمفقودين، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، والتي من المقرر إنشائها بهدف تحقيق تقدم ملموس في هذا الجانب من الملف.

15. وفي غضون ذلك، نواصل تذكير محاورينا في كل فرصة بضرورة الإفراج عن المحتجزين تعسفياً، واتخاذ خطوات جوهرية لضمان حماية المعتقلين وحقوقهم. لم يطرأ أي تحسن على الأرض خلال هذا الشهر. وبحسب التقارير التي ترد استمرت الاعتقالات التعسفية، حيث لم يتم إبلاغ العديد من المعتقلين بأسباب اعتقالهم، ولا يتم إبلاغ عائلاتهم بمكان وجودهم.

16. دعونا لا ننسى أيضاً أن قضايا الحماية من بين العوامل الأساسية التي ذكرها اللاجئون للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين عند تطرقهم للعوامل التي تحول دون قرار العودة إلى سوريا في غضون الاثني عشر شهراً القادمة – هذا بالإضافة إلى الوضع الأمني، ونقص سبل العيش، والخدمات الأساسية. والسكن، والخدمة العسكرية. هناك حاجة لمجموعة واسعة من الإجراءات بشأن جميع هذه القضايا لخلق بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، بما في ذلك للسماح بالعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والنازحين.

17. الأولية الخامسة التي ركزت عليها هي اتخاذ تدابير أولية لبناء الثقة خطوة مقابل خطوة. من المهم تحديد بعض الخطوات الدقيقة والملموسة والمتبادلة والقابلة للتحقق منها التي يُمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على حياة السوريين، وتُساهم في بناء قدر من الثقة بين الأطراف، وتُساعد في المضي قدماً نحو بيئة آمنة وهادئة ومحايدة على مسار تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254. أعبر عن تقديري لتعميق الحوار مع جميع الأطراف بشأن هذه القضايا، وأتطلع إلى مشاركة أعمق خلال شهر فبراير/شباط.

السيد الرئيس،

18. أولويتي السادسة كانت وما زالت الانخراط مع السوريين في جميع المجالات. يواصل المجلس الاستشاري النسائي تقديم المشورة لي ولنائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي. كما تواصل عضواته، مناقشاتهن مع زميلاتهن وزملائهن السوريين، لضمان الاستماع إلى وجهات نظرهم، بما في ذلك وجهات نظر النساء. نواصل أيضاً إشراك نشطاء المجتمع المدني السوري في مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالعملية السياسية، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالحماية. ويواصل المشاركون في مجموعات العمل المواضيعية المنبثقة عن غرفة دعم المجتمع المدني مناقشاتهم المنتظمة من خلال المنصات الافتراضية حول قضايا الحكم المحلي واللامركزية وأولويات الحماية للسوريين، وكيفية معالجتها من خلال عملية سياسية متسقة مع القرار 2254. لا يزال الرجال والنساء السوريون الذين نتواصل معهم يأملون في إنهاء هذا الصراع بشكل يُمكن الأفراد من العيش بكرامة.

السيد الرئيس،

19. في نهاية المطاف، يتطلب أي جهد دبلوماسي إشراك جميع الأطراف الفاعلة السورية والدولية ذات المصلحة وصاحبة التأثير المطلوب لحل هذا النزاع المأسوي. يتطلب الأمر جهداً مشتركاً للاتحاد خلف عملية يملكها ويقودها السوريون بتيسير من الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في القرار 2254. هذا الأمر وحده من شأنه أن يعالج الدوافع الأساسية لهذا الصراع ويُلبي الاحتياجات والتطلعات المشروعة للشعب السوري، ويتيح استعادة سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وحماية

الاستقرار الإقليمي ومعالجة المخاوف الأمنية. بهذه الروح، أواصل إشراك الأطراف الرئيسية وأناشدها مواصلة دعم جهود الأمم المتحدة لتسهيل العملية السياسية.

شكراً السيد الرئيس.